# قراءة علمية في كتاب الاقتصاد الكلّي في المنظور الإسلاميّ

عبد الرحمن جاسم[1]



## بطاقة الكتاب:

**اسم الكتاب:** الاقتصاد الكلّي في المنظور الإسلاميّ.
**اسم الكاتب:** سيد حسين مير معزي.
**اسم المترجم:**
**بيانات النشر:** بيروت، دار الولاء.

## مقدّمة:

لطالما شغل مفهوم «**الاقتصاد**» العقل الإسلاميّ، فالإسلام دين جاء قبل النظريّات الاقتصاديّة الحديثة بمجملها، ما أعطاه - بحسب جمع من المفكّرين الإسلاميّين - قدرةً واسعة على التمظهر والتفاعل مع تلكً النظريات والتناغم معها. ونظراً لأهمّيّة الاقتصاد اليوميّ، المُعاش على

(١) باحث في الفكر الإسلامي، من فلسطين.

فكرة «**الدولة**»، بمفهومها الواسع والأشمل، كان لا بدّ من اهتمام كثيرٍ من المفكّرين بإيجاد صيغة توفيقيّة بين «**الرؤية**» الدينية، وتلك الاقتصاديّة. فالدولة الدينيّة لم تعد «**حلماً**»، بقدر ما أضحت واقعاً ملموساً - كما في الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران - لذلك بات منطقيّاً محاولة سبر غور الاقتصاد، بوصفه علماً بحتاً، وليس مجرّد عمليّات «**بيع وشراء**» بسيطة.

لقد بات العالم الاقتصادي أعقد بكثير من مجرّد تجّارٍ بثيابٍ مبهرجة وجِمالٍ وبضاعة.. باتت العمليّات الاقتصاديّة أكثر تعقيداً، فهناك أسواقٌ بأكملها تتحرّك تبعاً لحركة الأسهم والبوليصات والبورصة وسواها من الأمور التي لم يعرفها المسلمون في السابق.

ويبدو أنَّ التعارض في الأهداف/البنية بين الأديان السماويّة، بطبيعتها الأصليّة، وبين «**الاقتصاد**» وشكله ونظريّاته الحديثة، يلقي نوعاً من الصعوبة في الدمج بينهما، فالاقتصاد أهدافه ريعيّة، ربحيّة ترتبط كثيراً بالفرد، وتشجّعه على الاهتمام بنفسه على حساب المجتمع والمجموعة، بينما يعارض الدين ذلك بشكلٍ مباشرٍ وواضح، فهدف الدين هو سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وهو يسعى جاهداً لتأمين التنمية والعدالة بتزامنٍ وتساوٍ.

ومن هنا، كان الدمج بين الفكرتين بحدّ ذاتهما، وخلق اقتصادٍ إسلاميّ، هو من الصعوبة إلى حدّ أنّ عدد الكتّاب والكتابات في هذا المجال قليل للغاية، والجادّة/المفيدة منها أقلّ بشكلٍ أكبر.

ويقع الباحث في هذا المجال في إشكاليّة كبرى لدى تناوله الأمر: هل سأهتمّ بالدين أكثر أم بالاقتصاد؟ هل يمكن التعامل مع هذا القانون المعدّ خصيصاً للنفعيّة/الربحيّة وتحويله ليشمل الجميع، ويحقّق للمجتمع ربحاً متساوياً مثلاً؟

وفي الإطار عينه، تأتي محاولة الكاتب سيد حسين مير معزي، الأستاذ في الحوزة العلميّة وعضو الهيئة العلميّة في مركز أبحاث الثقافة والفكر الإسلاميّ ذي الخلفيّة «**الاقتصاديّة**»، لتغوص في قلب الفكرة، محاولةً سبرها أولاً، قبل الولوج إلى عمقها بدقّة «**جراح**»، ذلك أنّ الأمر، ومنذ البداية، شديد التعقيد، قليلُ السهولة، كثير المثالب.

## أولاً: عرض الكتاب:

ولا ريب أنَّ فكرة الاقتصاد الكلّي التي يتناولها كتاب «**الاقتصاد الكلّي في المنظور الإسلامي**» للكاتب سيد حسين مير معزي، تحاول قدر الإمكان الاقتراب من الفكرة العامّة وشرحها وتقريبها للقارئ العربيّ (الفارسي – قبلاً - بحكم أنّ الكتاب صدر بالفارسيّة أولاً، ثمّ تُرجِمَ إلى العربية). فالاقتصاد الكلّي -بحسب الكاتب- «**ينظر إلى الاقتصاد، بوصفه منظومة كلّيّة**»، و«يستعين بأسلوب تصنيف المجموعات وتقسيمها، باستخدام نماذج رياضيّة، لبيان وتفسير سلوك المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة» (ص١٨).

ويحدّد الكاتب، ومنذ بداية الكتاب، هدفه الرئيس: «**الهدف هو دراسة النظام الاقتصاديّ للإسلام بأسلوب علم الاقتصاد الكلّيّ**» (ص١٧).

ويشتمل الكتاب على فصلٍ تمهيديّ، وسبعة أقسام، وخاتمة.

يأتي الفصل التمهيدي ليشرح «**مفهوم**» النظام الاقتصاديّ للإسلام، الذي يأتي بحسب تعريفه: «**هو مجموعة من النماذج السلوكيّة والعلاقات الاقتصاديّة في المجالات الثلاثة: الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك**» (ص١٧). وكلّ ذلك يأتي مستنبطاً من نصوص الآيات والروايات الثابتة «**الشاملة على أساس تحليلات عقليّة**».

ويعود الكاتب ليدخل في منهجيّة البحث التي استعملت في هذا الكتاب، محاولاً قدر الإمكان تجاوز النزاعات «**العلميّة**» بين آراء الاقتصاديّين الإسلاميّين الكثيرة (مثلاً: هل توجد بورصة في الاقتصاد الإسلاميّ؟ (ص٢٣)).

ويأتي القسم الأوّل من الكتاب مراجعاً لمبادئ النظام الاقتصاديّ الإسلاميّ وأهدافه، مشتملاً على أربعة فصول، تبدو كما لو أنّها تتّجه فعليّاً لبحث أسس الفكر الاقتصادي في الإسلام، ما هي منابعه؟ وكيف يمكن التفاعل مع «**حاجات**» الاقتصاد و«متطلّباته»، حيث إنّه من

المعلوم أنّ الاقتصاد محكوم بحسب نظريّاته الشهيرة بالعرض والطلب وضوابط السوق وحاجاته، لكنّ «**الإسلام**» بوصفه ديناً يراعي في أسسه «**الفرد**» و«الأخلاق» والضوابط الشرعيّة وسواها، الأمر الذي يتعارض مع «**ضوابط**» بعض النظريّات الاقتصاديّة ومفاعيلها. فالمجتمع السعيد في الإسلام «**هو المجتمع الذي تتوافر فيه الفرص اللازمة لجميع أفراده، للسير إلى اللهط** (ص٣٣)، **وفيه كذلك تسود مصلحة الفرد والمجتمع هي التي تسود «بدلاً من سيادة مصلحة المستهلك»** (ص٣٧). وهي الفكرة التي يصل إليها الكاتب، حينما يستنتج في ختام الفصل الأوّل: «**أنّ المبادئ الدينية.. هي السائدة في الاقتصاد (الإسلامي)**» (ص٥٢)، حيث يتمّ «**تطبيق جميع الأحكام والقوانين الإسلاميّة**» و«غالبيّة أفراد المجتمع يؤمنون بالمبادئ الفكريّة والقيميّة للإسلام» (ص٥٢).

وفي القسم الثاني يبدأ الكاتب بالدخول عميقاً في الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ من خلال تخصيص هذا الفصل لإعطاء أنموذج عن الدورة الاقتصاديّة في الإسلام، ضمن فصلين. يشرح الكاتب كيف يقسّم الاقتصاد (اللادينيّ والإسلاميّ) ويميّز بينهما بدقة بالغة من حيث التفصيل، كذلك يقسّم المشاركين في هذا الاقتصاد، موضحاً أنماط العلاقة بين كلّ تلك «**العناصر**» والمجاميع بطريقة اقتصاديّة حاول الكاتب أن تكون مبسّطةً لقراءٍ قد يكونوا بعيدين بعض الشيء عن «**نظريّات**» الاقتصاد وجمودها وصعوبتها.

وينتقل بعد ذلك إلى القسم الثالث في الكتاب، فيحكي عن التكاليف الكلّيّة، وبيان الإنتاج الوطنيّ المتوازن من خلال شرحه لماهيّة فكرة «**الدخل الوطنيّ**» أساساً، ثمّ يعود ويدخل في التفاصيل الدقيقة، مقدّماً أنموذجاً عن المعادلة الكاملة «**لإجماليّ الناتج الوطنيّ**» (GNP)، شارحاً أكثر فكرة «**الدخل**»، وكيف يتمّ قياسه وتخصيصه من خلال الرؤية الإسلاميّة، فيحرّم التبذير والربا والإسراف واكتناز الأموال (ص٧٧). ويتميّز شرح الكاتب في هذا الفصل باستعماله «**لحسابات**» دقيقة،

بهدف إيصال فكرته، ولربّما احتاج القارئ إلى معرفةٍ ولو قليلة في مجال «**الاقتصاد**» وحساباته، كي يستطيع إدراك كنه الفكرة بشكلٍ أكثر عمقاً. ولا ينسى الكاتب -أيضاً- التعامل مع نظريّات معروفة في عالم الاقتصاد من خلال شرحه لنظريّات كينز، ونظريّات دوزنبري اللتين يشرحهما وينقضهما في بحثه في هذا الكتاب.

ويتناول الكاتب في القسم الرابع من الكتاب فكرة العرض والطلب على النقود ضمن الهيكليّة المفترضة للنظام الاقتصاديّ الإسلاميّ، سائلاً أسئلة مهمّة، اقتصاديّاً وإسلاميّاً: هل يجوز من الناحية الشرعيّة من الاحتفاظ بالودائع لدى المصرف المركزيّ؟ وهل هناك جدوى اقتصاديّة للاحتفاظ بالودائع؟ (ص١٦٦). ويؤكّد الكاتب أنَّ حجم النقود هو أحد المتغيّرات الرئيسة التي تؤثّر على الوضع الاقتصاديّ، فالنقود يمكنها أن «**تعمل باتّجاه تحقيق العدالة، والاستقرار، والنموّ الاقتصادي، ضمن ثلاثة شروط: ١- أن تكون في التداول، ٢- أن يتغيّر حجمها بما يتناسب مع الحاجات الاقتصاديّة، ٣- أن يتمّ توزيع الربح الحاصل من خلق النقود بشكل عادل في المجتمع**» (ص١٦٧). ويشرح الكاتب في الفصل الثاني من هذا القسم الطلب على النقود، فالنقود، هي كلّ شيءٍ يقوم بواجبات ثلاثة: وسيلة للتبادل، وحدة للحساب، ومخزن للقيمة (ص١٧٧)، مؤكّداً في الوقت عينه أنَّ للنقود دوراً ثانوياً، بوصفها مخزناً للقيمة بحسب مدرسة كامبريدج (ص١٧٧)، وأنّها أساساً مهمّة «**وسيلة للتبادل**». وهنا يكمن السؤال: هل باستطاعة النقود أن تكون مخزناً للقيمة في الاقتصاد الإسلاميّ بالمفهوم الذي يطرحه «**كينز**»؟ ويشرح الكاتب كيف أنَّ الشريعة الإسلاميّة لم تمنع الاحتفاظ بالأموال، إذا كانت قيمتها أقلّ من النصاب (ص١٨٠)، ولكنّه في الوقت نفسه، اعتبر الاكتناز جريمة وضع عقوبات عليها. ومن هنا، وضعت «**الزكاة**» وسيلةً لتقليل هذا المال المخزون.

وبعدها يبدأ الكتاب بالتحوّل إلى كتابٍ «**أكاديميٍ اقتصاديٍ بحت**»،

يبتعد وبشكلٍ كلّيّ عن القارئ العاديّ، فالنصّ يزداد صعوبةً، وطبيعة المعلومات الواردة تتحوّل تلقائيّاً إلى «**اقتصاديّة**» محترفة، ما يبعد القارئ غير المختصّ عن الكتاب، وعن استيعاب الفكرة، إذا لم يُرِد إنفاق كثيرٍ من وقته في مراجعة النظريّات الأصليّة الواردة في النصّ.

وأمّا في القسمين السادس والسابع، فيجنح الكاتب إلى شرح مزيدٍ من فكرته، فيكمل شرح جوانب أخرى من العرض الاقتصاديّ، ويشير إلى نظريّة سلوك المنتج، والطلب الكلّيّ في الاقتصاد الإسلاميّ، ويعرض لقوى العمل فيه. ويركّز في الفصل الثاني من القسم السابع على السياسات الاقتصاديّة التي من شأنها أن تؤثّر على العرض والطلب الكلّيّين والمقادير التوازنيّة للمتغيّرات السابقة. وفي الخاتمة يشرح ما توصّلت إليه الدراسة من خلال تبيان يشير إلى: أنّ هذه الدراسة تبيّن أنّ العدالة الاقتصاديّة تتحقّق في النظام الاقتصاديّ للإسلام عن طريق ارتفاع العنصر الإيمانيّ وأدائه الصحيح، وثانياً عن طريق العنصر الهيكليّ، أي بناء «**هيكل**» اقتصاديّ من شأنه توزيع الربح، ومنع تمركزه بيد مجموعات خاصّة محتكرة، وبالتأكيد عنصر السياسات الذي سيعمل بشكلٍ تلقائيّ، ليحمي الفقراء، ويحقق النموّ العادل وتوزيع الدخل بشكل يضمن انتقالها من الأغنياء إلى الفقراء. وفي هذين القسمين يلاحظ تماماً أنّ الكاتب قد حاول العودة إلى مداركه الأولى، أي متطلّبات الدين وموجباته، بديلاً عن متطلّبات الاقتصاد وموجباته، فيتحدّث وبمباشرة تامّة عن فكرة: النموّ العادل، وتوزيع الدخل، والثروات وحركتها، بعيداً عن الأهمّيّة التي يوليها الاقتصاد لفردانيّة هذه الأمور.

## ثانياً: تقويم الكتاب:

يأتي الكتاب محاولة حقيقيّة وجادّة للدخول إلى عالم الاقتصاد من بابٍ إسلاميّ. وقد نجح الكاتب إلى حدٍّ كبير في إيضاح أنَّ كلّ ما يحتاجه المشرّع الاقتصاديّ المسلم ممكن الحدوث والتحقّق، بشرط أن يلازم كثيراً من الضوابط الواردة التي من شأنها أن تحقّق الشأنين معاً: البقاء ضمن قوانين الإسلام وتشريعاته، وتحقيق المكاسب الاقتصاديّة المطلوبة.

ومن جهةٍ أخرى، يبرز الكتاب خفيفاً سهلاً على مطالعيه في بداياته، ويحاول الكاتب قدر الإمكان تقريب النظريّات العلميّة الاقتصاديّة من قارئه، لكنّ حيث إنَّ الاقتصاد -بطبيعته- علمٌ معقّدٌ قائمٌ بحدّ ذاته، لذلك، فإنّ غير المختصّ سيعاني عاجلاً أم آجلاً في تعامله مع حرفة الكتاب وموضوعه. وتَبيّنُ هذه المحاولات خصوصاً في الفصول الأولى من الكتاب، حيث لمّا تزال المواضيع المطروحة أقلّ «**صعوبةً**» و«احترافيّة (أو تخصّصاً)»، لكنّ ذلك يتغيّر وبشكل سريعٍ كلّما أوغلنا تقدّماً في الفصول، حيث يتحوّل الكتاب إلى «**تخصّصي**» بحت، وهذا بحدّ ذاته يجعل «**جمهور**» الكتاب قليلاً بعض الشيء، إذ إنَّ قلّةً من الناس ترغب بشراء كتابٍ عن «**الاقتصاد**»، ولربّما إضافة كلمة إسلاميّ، ستجعل الموضوع مرغوباً لدى بعضٍ من جمهورٍ مختصّ، لكنّه -أيضاً- سيبقى صعباً ليشدّ اهتمام القارئ العاديّ. وفي الصورة ذاتها، نجد أنّ أغلب الكتب الغربيّة التي تتناول الأبحاث الاقتصاديّة تحاول قدر الإمكان الإبقاء على تبسيط النصوص الاقتصاديّة الصعبة، تارةً عبر الصور المعبّرة، أو عبر «**الرسوم الشارحة**»، وسواها، التي تقوم بواجبٍ ما، لإدخال القارئ أكثر في هذا العالم شديد التعقيد والصعوبة (العالم الاقتصاديّ). وقد يجد القارئ في الكتاب بعض الرسومات الشارحة، وبعض الرموز الرياضيّة والحسابيّة، وقد تكون ذات قيمة تسهيليّة بعض الشيء، إنّما فقط لعشاق

الرياضيّات وحساباتها، وبالتالي الاقتصاد وضوابطه.

وإذ كنّا نتحدّث عن فكرة «**التسهيل**»، فيجب علينا أن نؤكّد ههنا أنّ هذا الأمر ممكن الحدوث، حيث شهدنا كثيراً من الكتب الفلسفيّة مشروحة بطريقة «**الرسوم**» البحتة وحدها من دون أيّ كلمات (يمكن هنا أن نسوق – مثلاً – مجموعة «Introducing» عن دار Icon Books UK وTotem Books US). ويأتي موضوع «**السهولة/الصعوبة**» نقطة شديدة الأهمّيّة في التعامل مع الكتاب قبل أيّ شيء آخر.

وأمّا موضوع البحث/الكتاب فهو بدون أدنى شكّ نقطة قوّةٍ في صالحه وفي صالح الكاتب، إذ إنّ ضعف المكتبة العربيّة/الفارسية، من كتب اقتصاديّة ذات قيمة حقيقيّة، يجعلانه كتاباً يستحقّ القراءة، بدايةً للتحليل، ولاحقاً للدراسة، حيث يجب على الاقتصاديّين من ذوي الخبرة والاختصاص تمحيصه بشكلٍ كبير للتأكّد فعليّاً من أنّ النظريّات التي يوردها دقيقة وصحيحة، لكنّ ذلك يقودنا إلى نقطة قوّةٍ لا يمكن إغفالها: إنّ جهداً كبيراً كهذا لا يمكن تجاهله، ولا يمكن أبداً التعامل بتقليلٍ معه، فالكاتب اقتصاديٌّ، وشيخ مدرّسٌ في الحوزة، يجمع بين الفكرتين، ليخرج بكتابٍ يجمع بين أكثر فكرتين تدوران في عقله: الإسلام والاقتصاد.